عبد الغني سلامه*

النيوليبرالية، في السياسة الإسرائيلية

مقدمة

مع العولمة السريعة للاقتصاد الرأسمالي، ومع ظهور وتفاقم العديد من الأزمات الاقتصادية، بدأنا منذ بضعة عقود نشهد ما يسمى بالليبرالية الجديدة، والتي أخذت تنتشر على نطاق عالمي. في إسرائيل، بدأت بواكير التحول نحو النيوليبرالية في أواسط الثمانينيات، ولكنها في عهد الليكود، بدأت تصبح السياسة الرسمية للدولة، وبخطوات متسارعة.

وربما تكون تشيلي، أول دولة طبقت النيوليبرالية، بعد انقلاب «بينوشيه» الذي دعمته المخابرات المركزية الأميركية ضد نظام «أليندي» المنتخب شعبيا في عام ١٩٧٣. تلتها بعد ذلك المكسيك، حيث انهارت فيها الأجور إلى النصف بمجرد التوقيع على اتفاقية «منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA»، ثم ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة ٨٠٪، ما أدى إلى إفلاس أكثر من ٢٠ ألف شركة صغيرة ومتوسطة، وخصخصة أكثر من ألف شركة تابعة للدولة.

وهكذا، باستغلالها النكبات والكوارث الاقتصادية، فإن النيوليبرالية تعني الاستعمار الجديد للشعوب؛ حيث يجري فرضها الآن في معظم أنحاء العالم، من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. إذْ تعمل الليبرالية الجديدة على إلغاء برامج الرعاية الاجتماعية، والتنصل من حقوق العمال (خاصة العمال المهاجرين)، وتقليص أو شطب البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تكلف الدولة. وهي سياسات اقتصادية تضر بشكل رئيسي الطبقات الوسطى والضعيفة في المجتمع، وتأتي لخدمة أقلية صغيرة ومحدودة، تمثلها طبقة كبار الرأسماليين،

*باحث وكاتب رأي.

ظلت أفكار «كينز» بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينات من القرن العشرين.

وبالنسبة للغالبية العظمى فإنها تجلب لهم المزيد من المعاناة. [١]

تعريف المصطلحات

مثل أي مصطلح سياسي أو اقتصادي أو فكري، تتعدد تعريفاته ومعانيه، بحسب الزاوية التي يُنظر إليه منها، وبحسب المدرسة الأيديولوجية التي تتناوله؛ يأتي مصطلح «النيوليبرالية»، أو «الليبرالية الجديدة» بتعريفات متعددة، وهو إجمالا مصطلح يحوي حمولات سياسية يسارية، حيث غالبًا ما يُستخدم من قبل نقاد النظام الاقتصادي الرأسمالي أكثر من مؤيديه، ويتم استخدامه في هذا الإطار كوصمة واتهام أكثر منه كمفهوم لنظرية اقتصادية أو سياسية. [٢]

على أي حال، لا تختلف التعريفات عن بعضها كثيرا، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

هي عملياً: الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، والرفاه الاجتماعي، وحتى الإنفاق على البنية التحتية، وخصخصة القطاع العام، وتبنٍ كامل لسياسات السوق دون أي دور يذكر للدولة.

ويمكن أن تشير «النيوليبرالية» إلى الأفكار السياسية (أو حتى الدينية) والسياسات الاقتصادية، والتي تستخدم لتفادي الصراع الاجتماعي، أو احتوائه؛ فيتم تقديمها إلى الفقراء والعمّال على أساس أنها تقدمية بالمقارنة مع الجناح المحافظ أو اليميني. [٣]

في كتابه «موجز تاريخي لليبرالية الجديدة»، يُعرِّف المنظر الاجتماعي البريطاني «ديفيد هارفي» النيوليبرالية بأنها: نظرية في ممارسات الاقتصاد السياسي، تفترض أن أفضل وسيلة لتعزيز سعادة الإنسان ورخائه تكمن في إطلاق حريات الفرد ومهاراته في القيام بمشاريعه وأعماله، ضمن إطار مؤسساتي يتصف بحقوق قوية للملكية الخاصة والأسواق والتجارة الحرة. [٤]

الليبرالية، والنيوليبرالية

«الليبرالية الجديدة» تعني أنّ هناك ليبرالية قديمة، جرى تطويرها، أو انبثقت عنها ليبرالية جديدة، فما هي الليبرالية أصلاً؟

نشأت المدرسة الليبرالية التقليدية في أواسط القرن الثامن عشر، في أوروبا، على يد الخبير الاقتصادي الإسكتلندي «آدم سميث»، حين نشر كتابا في عام ١٧٧٦ بعنوان «ثروة الأمم»؛ دعا فيه إلى إلغاء تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وإلى ضرورة رفع القيود عن التصنيع، وإلغاء الحدود أمام التجارة، وإلغاء الرسوم الجمركية.. وقال: «إن التجارة الحرة هي أفضل وسيلة لتطور اقتصاد أي أمة».. هذه الأفكار «ليبرالية»، لأنها تقريبا تستبعد أي ضوابط، وتشجع على الممارسة الفردية الحرة، والمنافسة الحرة، وزيادة حرية أصحاب رؤوس الأموال لتحقيق المزيد من الأرباح. [٥]

وقد سادت الليبرالية الاقتصادية في الولايات المتحدة حتى بدايات القرن العشرين. وفي فترة الكساد العظيم، صاغ خبير اقتصادي بريطاني يدعى «جون مايناردكينز» في ١٩٣٠ نظرية مفادها: إن الليبرالية ليست دائما أفضل سياسة للرأسماليين. وأنّ العمالة الكاملة أمر ضروري للرأسمالية لكي تنمو، ويمكن تحقيق ذلك فقط في حال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لزيادة فرص العمل. وقد كان لهذه الأفكار تأثير كبير على الخطة الجديدة للرئيس روزفلت، التي حسنت حياة المواطنين، ومن ثم أصبح الاعتقاد أن «على الحكومة أن تتدخل في القطاع العام» يحظى بقبول واسع النطاق. [٦]

وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد في مختلف الدول محكوما بأطر تنظيمية متمركزة حول الدولة نفسها، وبالرغم من سيادة نظام السوق في العالم الغربي في ذلك الوقت، فحتى الدول التي بنت اقتصادها على مبدأ السوق الحر اعتمدت في تلك المرحلة أنظمة رفاه اجتماعي كنزية، و«الكنزية» هي النظرية التي صاغها الاقتصادي البريطاني «جون كينز»، والتي تتبنى مبدأ الاقتصاد المختلط، الذي يعتمد على السوق الحرة، وعلى تدخل الدولة في بعض المجالات أيضًا.

وقد ظلت أفكار «كينز» بخصوص قيام الدولة بدور نشط

وعلى الصعيد الدولي تجلت السياسة النيوليبرالية في الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية، وإزالة الحواجز الجمركية والعوائق الإدارية الأخرى من أمام التدفقات السلعية والمالية، وتأسست «منظمة التجارية العالمية» لتكون بمثابة «المدير» الصارم المشرف على التزام الدول بمبادئ التجارة الحرة.

في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينات من القرن العشرين. ولكن الحكومات أساءت استخدام أفكار «كينز»، بشأن مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، ألقت الحكومات على كاهل الدولة مهام الرعاية الاجتماعية كاملة، بأعباء تفوق طاقتها على التحمل، فشلّت عملية النمو الاقتصادي، وارتفعت الأسعار إلى مستويات عالية جداً، وتفاقم التضخم. كل ذلك أدى إلى بدء عملية ارتداد على السياسات «الكينزية»، وإلى عزوف الدولة عن دورها النشط في الاقتصاد، بحجة إفراطها في الإنفاق العام وفي الخدمات العامة التي تقدمها للفئات الفقيرة والمتوسطة، وانتشرت عمليات الخصخصة على نطاق واسع، وغدت توصيات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص ملزمة للعديد من الدول.

وعلى الصعيد الدولي تجلت السياسة النيوليبرالية في الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية، وإزالة الحواجز الجمركية والعوائق الإدارية الأخرى من أمام التدفقات السلعية والمالية، وتأسست «منظمة التجارية العالمية» لتكون بمثابة «المدير» الصارم المشرف على التزام الدول بمبادئ التجارة الحرة. وبدأ «العصر الذهبي» للنظرية النيوليبرالية. [٧]

وهكذا، أخذت المبادئ التي أرساها «كينيز» في التراجع خلال سبعينيات القرن الماضي، وبدأت في المقابل الأفكار الليبرالية التي دعا إليها في السابق النمساويان «لودفينغ ميزس»، و«فريديرك هايك» في الثلاثينيات بتصدر المشهد، حيث تبنت وقتها إدارة «جيمي كارتر» (١٩٧٦–١٩٨٠) في الولايات المتحدة، وحكومة «جيم كالاهان» (١٩٧٦–١٩٧٩) في بريطانيا ذلك النهج الرأسمالي الليبرالي الجديد. وبعد وصول «تاتشر» و«ريغان» إلى السلطة في كل من بريطانيا وأميركا، سرعان ما أصبَحا عرّابي تلك السياسات الاقتصادية الجديدة، التي عملت على خفض الضرائب على الأثرياء بشكل مذهل، وعملت على تقليص الإنفاق العام، وإضعاف الاتحادات والنقابات العمالية، وخصخصة الخدمات والأنشطة الحكومية.

ولم تتأخر إسرائيل عن اللحاق بهذه السياسية الاقتصادية «النيوليبرالية»، فبعد أقل من عقد، وفي الفترة نفسها تقريبا بدأت إسرائيل تتخلى تدريجيا وببطء عن دورها (الحكومي) في الخدمات الاجتماعية، فاتحة المجال للقطاع الخاص، وقد حصل ذلك بالتزامن مع صعود الليكود، ومع سياسة التوسع الاستيطاني، التي أخذت خطا تصاعديا منذ نهاية الثمانينيات، دون توقف.

وبالعودة لفهم طبيعة العلاقة بين الليبرالية والليبرالية الجديدة، سنجد تشابها بينهما إلى حد ما؛ أي تشابه كل من الرأسمالية والنيوليبرالية في العديد من النواحي، كأيديولوجيات اقتصادية، لكنهما كحقائق اجتماعية/ سياسية كل منهما مختلف تمامًا عن الآخر.

الرأسمالية منذ ظهرت وهي تمثل نمطا اجتماعيا واقتصاديا للحياة، وقد وُلدت من رحم أفكار وأخلاقيات العمل البروتستانتية؛ حيث تحثّ الرأسمالية الناس لأن يسعوا خلف مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وحتى مصالحهم التجارية والمالية. هذا بالأساس هو جوهر الرأسمالية: إعطاء الناس الحرية في التبادل التجاري، وتكديس الثروة في ظل القيود والقوانين التي تضعها الدولة، والتي وضعت لتحد من الضرر الذي قد يحدثه الطموح والجشع الرأسمالي.

أما أفكار النيوليبرالية، فقد تشكلت كمنظومة فكرية مستقلة بعد عام ١٩٤٥، تحت تأثير الحرب الباردة، التي تجلت على المستوى الأيديولوجي كصراع أو مجابهة بين اقتصادات السوق الغربية من جهة، واقتصاد التخطيط المركزي الموجه الذي كان سائداً في الاتحاد السوفييتي السابق وعدد من الدول الاشتراكية.

وقد انقسم المفكرون النيوليبراليون إلى ثلاثة تيارات مختلفة، وذلك على أساس نظرتهم إلى دور الدولة في الاقتصاد، وإلى قدرة السوق وآلياته على تحقيق الأهداف المنشودة. التيار الأول، رأى بأن على الدولة منع الاحتكار، وإتباع سياسة اجتماعية تتلاءم مع متطلبات السوق. وأن سياسة توزيع الدخول والثروات، هي أحد العناصر المهمة في السياسة الاقتصادية.

التيار الثاني، دعا لترك كل شيء للسوق وحده، على اعتبار أن

أما أفكار النيوليبرالية، فقد تشكلت كمنظومة فكرية مستقلة بعد عام ١٩٤٥، تحت تأثير الحرب الباردة، التي تجلت على المستوى الأيديولوجي كصراع أو مجابهة بين اقتصادات السوق الغربية من جهة، واقتصاد التخطيط المركزي الموجه الذي كان سائداً في الاتحاد السوفييتي السابق وعدد من الدول الاشتراكية.

كل تدخل حكومي ينطوي على نتائج مضرة حتماً. وأنه ينبغي المحافظة على حقوق الملكية الخاصة، وضمان حرية السوق في كل الأحوال. وكذلك، فقد رفض التيار الثالث أي تدخل للدولة، ودعا إلى اقتصاد السوق المحرر من كل القيود.. وكان كلٌ من «هايك» و«فريدمان» مثالا للنيوليبرالية، بصيغتها الأكثر تطرفاً. [٨]

أي أن النيوليبرالية التي أتت كتطور سياسي للرأسمالية، هي الأيديولوجية السياسية والاقتصادية التي تسعى إلى زيادة حرية الأسواق من خلال إزالة جميع العوائق أمام السعي الفردي لتجميع الثروة، ومن هنا تصبح النيوليبرالية قوة فوق الدولة موجهة نحو غاية المكسب بدون تدخل الحكومة. وهي ليست بالضرورة ضد التشريعات والقوانين، بقدر ما هي ضد التشريعات التي لا سيطرة لها عليها، أو التي تحد من أطماعها. فإذا كانت الأخلاقيات الحاكمة للرأسمالية هي الحكمة في السعي للثروة، فإن الأخلاقيات الحاكمة للنيوليبرالية هي تكديس الثروة لأجل الثروة. [٩]

بمعنى أن الرأسمالية هي نمط اجتماعي- اقتصادي للحياة، في ظل قوانين الدولة وتحت رعايتها، بينما النيوليبرالية هي أدوات سياسية/ اقتصادية للسيطرة على الحياة الاجتماعية، فوق الدولة، أو بديلا عنها. حتى لو أدى ذلك لتركز السلطة والمال بيد فئة محدودة، وأصبح البشر والبيئة مجرد موارد ومصادر للثراء يتم استغلالهم بلا رحمة..

ويمكن القول إن النيوليبرالية لعبت دورًا ملحوظًا في معظم المصائب التي حاقت بالبشرية، خلال العقود الأخيرة، من انهيارات مالية، وكوارث اجتماعية، مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وتداعياتها الخطيرة، مثل الغلاء، والبطالة، وهبوط مستويات الصحة العامة وتفشّي الأوبئة في بعض البلدان، وانخفاض جودة التعليم مع تنامي ظاهرة عمل الأطفال، وذيوع الإحساس بالغربة الاجتماعية، حتى أضحت الانعزالية سمة عصر التطور والتكنولوجيا؛ حيث قلَّت التفاعلات الإنسانية، وانخرط الناس في عوالمهم الصغيرة، على هواتفهم المحمولة وأجهزتهم الذكية التي ارتبطوا بها ارتباطًا وثيقًا، ناهيكم عن اختلال الأنظمة البيئية جرّاء التلوث وانبعاثات السموم. وحتى صعود اليمين، وقوى التطرف، والشعبويين، أمثال دونالد ترامب. [١٠]

النيوليبرالية، وقوة مطلقة للسوق.

في كتابها «عقيدة الصدمة» تقول الصحافية الكندية «ناعومي كلاين»: إن النيوليبرالية التي تدعمها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية استطاعت الهيمنة عالميًا عن طريق مبدأ الصدمة.

عناصر النيوليبرالية [11]

تقدم النيوليبرالية حرية خادعة، حرية تلائم كبار الرأسماليين، وتُشَرعِن سُلطانهم؛ بحيث يستغل هؤلاء «الحرية» الممنوحة لهم، للتحرر من القوانين، وقد يؤدي هذا إلى حُرية تلويث الموارد المائية من بحارٍ وأنهار، أو إزالة إجراءات الحماية الاجتماعية والوقاية البيئية، أو عدم إتباع قواعد السلامة المهنية للعمال.. أما المُصطلحات التي تستخدمها النيوليبرالية، فهي تُبطِن أكثر مما تُظهر من معانٍ ودلالات، مثل لفظة السوق التي توحي بوجود سوق طبيعي يتساوى أمامه الجميع، في حين أنه نظامٌ مُفعمٌ بعلاقات القوة، وما تعبير «إرادة السوق» إلا تعبير عن إرادة الشركات الكبرى ومشيئة مدرائها. [12]

بالإجمال، يمكن القول إن العناصر التالية تشكل أهم مكونات وسمات النيوليبرالية:

تفعيل قانون السوق؛ ويعني تحرير المقاولة الحرة، أو المقاولة الخاصة من أي ضرائب تفرضها الحكومة (الدولة) بغض النظر عن مدى الضرر الاجتماعي الذي تسببه، والمزيد من الانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين، ورفع الرقابة على الأسعار، وإطلاق حرية كاملة لحركة رؤوس الأموال والبضائع والخدمات.

تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية، وحتى على صيانة الطرق والجسور وإمدادات المياه، وتقليص شبكة الأمان للفقراء، دون إلغاء الإعانات الحكومية والمزايا الضريبية لقطاع الأعمال.

رفع القيود عن التجارة؛ عبر تقليص القيد الحكومي على كل ما يمكن أن يضر بالأرباح، بما في ذلك مستلزمات حماية البيئة، أو السلامة العامة، أو دور الدولة في حماية المستهلك، وشروط ظروف العمل.

الخصخصة؛ أي بيع الشركات والمؤسسات التابعة للدولة للمستثمرين من القطاع الخاص، وهذا يشمل المصارف والصناعات الرئيسية، والسكك الحديدية والنقل العام، والكهرباء، والمدارس والمستشفيات، والمياه، وحتى الخدمات الأمنية. وهذا يتم بذريعة تعظيم الكفاءة وتحسين الإنتاجية، لكن أبرز تأثير للخصخصة هو تركيز الثروة أكثر في أيدي قلة من الناس، وجعل الجماهير تدفع أكثر للحصول على احتياجاتها.

القضاء على مفهوم «المصلحة العامة»، واستبداله بـ«المسؤولية الفردية»؛ والضغط على الفقراء لإيجاد حلول لفقرهم، للمساهمة في الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي من تلقاء أنفسهم.

إتباع السياسات الاقتصادية المنحازة للطبقات العليا، مثل تخفيض الضرائب عن الأغنياء، والسياسات التي تضر بالطبقات المسحوقة، مثل إلغاء معونات البطالة، وتقليص امتيازات الشيخوخة والتقاعد، والتأمين الصحي، وتهميش دور النقابات العمالية.

رأسمالية الكوارث، أو ثمار النيوليبرالية المرة

في كتابها «عقيدة الصدمة» تقول الصحافية الكندية «ناعومي كلاين»: إن النيوليبرالية التي تدعمها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية استطاعت الهيمنة عالميًا عن طريق مبدأ الصدمة، حيث استطاعت «رأسمالية الكوارث» تلك أن تصعد من خلال استثمار الكوارث الاجتماعية والسياسية والطبيعية، واستغلال الشعوب التي صدمتها تلك الكوارث. [13]

وهنالك العديد من الأمثلة والنماذج في هذا الإطار، ومنها: انقلاب بينوشيه في تشيلي، وأحداث ميدان السلام في بكين ١٩٨٩، وانهيار الاتحاد السوفييتي ١٩٩١، والأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٨، وغزو العراق ٢٠٠٣، وكارثة تسونامي في جنوب شرق آسيا ٢٠٠٥.

وفي كتابه «عولمة الفقر» يوضح الاقتصادي الكندي «تشوسودوفيسكي» أنّ عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي يفرضها الدائنون الدوليون على بلدان العالم الثالث منذ ثمانينيات القرن الماضي، والمستندة على خطاب نيوليبرالي أدت في نهاية المطاف إلى تفكيك مؤسسات تلك الدول وتمزيق حدودها الاقتصادية وإفقار الملايين من الناس. فقد خلقت السياسات النيوليبرالية الكثير من المشكلات الاجتماعية والسياسية في

اتسمت النيوليبرالية في روسيا بعناصر ثلاثة: التضخم الجامح، والخصخصة، والجريمة الاقتصادية. كانت محصلة هذه السياسة تقهقر الصناعة والزراعة وتقوض البنى التحتية وتراجع إجمالي الدخل المحلي وتقلص الاستثمارات، وإفلاس عدد كبير من المؤسسات الصناعية، ومن ثم بيعها بأسعار بخسة لشركات أجنبية أو أثرياء روس جدد.

المجتمعات النامية، التي فُرضت عليها هذه السياسات.

كما حدث في الأرجنتين مثلا، أثناء رئاسة «كارلوس منعم»، الذي اتبع مبدأ الصدمة، من خلال تسريح مئات الألوف من الموظفين، والخصخصة الواسعة التي شملت قطاعات النفط والبنوك والخطوط الجوية، الأمر الذي أنتج فقاعة اقتصادية مؤقتة، أعقبها أكبر إفلاس مالي شهده ذلك البلد، ترتبت عليه آثار اجتماعية وإنسانية وخيمة. [١٤]

وكما حدث في المكسيك وتشيلي، والعديد من الدول النامية، وما تحاول أميركا وأتباعها فرضه على فنزويلا الآن.

أما في روسيا، فقد شكّل مجيء دعاة النيوليبرالية إلى السلطة في روسيا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، النموذج الأكثر بشاعة لما يمكن أن تؤدي إليه هذه السياسة من تداعيات تدميرية على الاقتصاد، وعلى النظام السياسي عموماً. حمل لواء هذه السياسة الجديدة مجموعة من السياسيين والاقتصاديين عرفوا باسم «الإصلاحيين الشباب»، الذين انتهجوا سياسة اقتصادية نيوليبرالية مفرطة، هي سياسة «علاج بالصدمة».

كانت الخطوة الأولى إطلاق العنان للأسعار ابتداء من العام ١٩٩٢ . فأدى ذلك، بالاقتران مع عوامل أخرى، إلى تضخم مفرط وإلى إفقار القسم الأكبر من السكان بعد خسارتهم وبصورة فورية لمدخراتهم. واقترنت هذه السياسة بعملية نهب وحشية جشعة لثروات البلاد من قبل حفنة صغيرة من المسؤولين والمستثمرين الجدد ورجال «اقتصاد الظل»، جمعت ثروات فاحشة في خلال سنوات قليلة.

اتسمت النيوليبرالية في روسيا بعناصر ثلاثة: التضخم الجامح، والخصخصة، والجريمة الاقتصادية. كانت محصلة هذه السياسة تقهقر الصناعة والزراعة وتقوض البنى التحتية وتراجع إجمالي الدخل المحلي وتقلص الاستثمارات، وإفلاس عدد كبير من المؤسسات الصناعية، ومن ثم بيعها بأسعار بخسة لشركات أجنبية أو أثرياء روس جدد. ونتيجة لذلك انقسم سكان روسيا إلى قسمين: قلة من الأثرياء من جهة، وأكثرية ساحقة من الفقراء، من جهة أخرى. وجرت بذلك عملية إفقار قسرية وسريعة، قضت على الطبقات الوسطى الروسية. وفي غضون ذلك، جرت عملية إثراء غير مشروع للموظفين الحكوميين والحزبيين السابقين، الذين استغلوا مناصبهم وصلاتهم بمراكز القوى السياسية والاقتصادية لتطوير استثمارات خاصة وجمع ثروات طائلة. وبهذه الطريقة تكونت الأوليغارشيا الروسية الجديدة. [١٥]

تمثلت السمة الأخرى لعملية «الإصلاح» في عملية الخصخصة، التي وصفت بأنها أكبر عملية لصوصية في التاريخ. فقد جرى خصخصة المؤسسات الكبرى التابعة للدولة، وكذلك في القطاعين الصناعي والخدماتي، وتحويلها إلى شركات مساهمة استولى الرأسماليون الجدد على معظم أسهمها بأبخس الأثمان.

أما السمة الثالثة لعملية «الإصلاح النيوليبرالي» فتمثلت في ازدهار الجريمة وتشابكها مع النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى ظهور المافيا الروسية الشهيرة، التي لم تعد تكتفي بممارسة الجريمة الصرف، بل وسعت نشاطها وتغلغلت مباشرة في النشاط الاقتصادي، وحصل ما يشبه التشابك والاندماج بين مصالح ونشاطات الأوليغارشيا المالية ورجال المافيا. [١٦]

النيوليبرالية الإسرائيلية

من خلال ما تقدم، تبين لنا مدى فحش النيوليبرالية، وكيف تطورت عن الرأسمالية المتوحشة، وعلاقتها الوثيقة بالتغيرات السياسية/ الاجتماعية التي أفضت إلى بروز الشرائح الطفيلية البرجوازية، التي جُـلَّ همّها تكديس الثروات.. وكيف سخّرت تلك الشرائح الجديدة أنظمة الدولة وقوانينها لخدمة مصالحها الخاصة، حتى أنها أسست أيديولوجيا نيوليبرالية خاصة، وهذه الأيديولوجية اقترنت بأوثق الصلات مع اليمين الديني والقومي، وقوى التعصب والتطرف، ونتج عنها الإعلام الشعبوي، وصعود الشخصيات المتطرفة، التي تمتلك مزايا الخطابة الديماغوجية..

ولأن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، ونظرا لطبيعة العلاقة العضوية بين الرأسمالية الكولونيالية والمشروع الصهيوني،

ولأن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، ونظرا لطبيعة العلاقة العضوية بين الرأسمالية الكولونيالية والمشروع الصهيوني، والتحالف الوثيق بين الدول الإمبريالية وبين إسرائيل.. من الطبيعي أن تنعكس التطورات السياسية والاقتصادية التي حصلت في دول المركز الإمبريالي الرأسمالي (أميركا، بريطانيا)، على الدولة الحليف لها (إسرائيل)..

والتحالف الوثيق بين الدول الإمبريالية وبين إسرائيل.. من الطبيعي أن تنعكس التطورات السياسية والاقتصادية التي حصلت في دول المركز الإمبريالي الرأسمالي (أميركا، بريطانيا)، على الدولة الحليف لها (إسرائيل).. فما أن بدأت تلك الدول تتبنى سياسة النيوليبرالية بدءا من أوساط السبعينيات، حتى حذت إسرائيل الخطوات نفسها.. وكما شاع في تلك الدول صعود شخصيات ديماغوجية، بخطاب شعبوي (ترامب مثلا) صعدت شخصيات بالسمات نفسها (نتنياهو).. وبالتوازي مع صعود قوى اليمين المسيحية الصهيونية المتطرفة في أميركا، صعدت وترسخت قوى اليمين الديني والقومي في إسرائيل..

بكلمات أخرى، كما أفضت الليبرالية في الدول الرأسمالية إلى النيوليبرالية، كخيار حتمي، يعبر عن الأزمة الأخلاقية للرأسمالية، وعن دور أرباب المال المركزي في هذا النظام (المتوحش)؛ كان من المتوقع والطبيعي أن تتحول إسرائيل من دولة رفاه، إلى نيوليبرالية، ما يؤكد أنها نتاج الكولونيالية الرأسمالية، وأنها تتماهي مع المركز الإمبريالي في خصائصه السياسية والاقتصادية. ما يعني أن هذا التحول لم يكن رد فعل على أزمة اقتصادية، بل كان مخططا له بعناية.

في السياق ذاته، يؤكد البروفسور بجامعة «برينستون» الصحفي «كريس هيدجس» أن الحركات الفاشية والقوى اليمينية تستمد الدعم الجماهيري والقبول الاجتماعي بارتكاز خطابها «النيوليبرالي» على الشرائح العريضة من الجماهير غير الفعالة سياسيًا، وباستخدام خطاب شعبوي غيبي؛ أي تلك الشرائح الاجتماعية التي تحس بانعدام دورها، وضآلة أهميتها في البناء السياسي للدولة التي تعيش فيها. فبعدما يضِلُّ الحوار السياسي الطريق إلى عقولهم يُصبحون أكثر استجابة للشعارات الجوفاء، والأحاسيس الواهية، والخطاب الشعبوي؛ الذي يُداعب آمالهم ويُزكي مخاوفهم ويأخذها على محمل الجدية، فيتمادى في المُبالغة فيها وتضخيم آثارها، كم هو الحال لدى مؤيدي «ترامب»، أو «نتنياهو»، أو أي زعيم شعبوي غوغائي. [١٧]

كيف، ومتى بدأت النيوليبرالية في إسرائيل؟

قبل قيام الدولة العبرية؛ أي في مرحلة «اليشوف»، تبنت طلائع الصهيونية نظام الكيبوتس، وهو عبارة عن قرى تعاونية صغيرة، تقوم على مبادئ الملكية المشتركة، والعمل الذاتي، والمساواة، والتساوي، والمشاركة في مجالات الإنتاج، والاستهلاك، والتربية. وقد روج حزب العمل لهذا النظام لدخول إسرائيل في «الاشتراكية الدولية»، وكان الهدف منه (إلى جانب الأغراض العسكرية) تعميق انتماء المهاجرين الجدد للأرض.

وبعد تأسيس إسرائيل، تبنى حزب العمل (الذي ظل في السلطة متفردا حتى العام ١٩٧٧) نظام «دولة الرفاه»؛ أي الدولة التي توفر كافة الاحتياجات الاجتماعية للسكان (فقط اليهود، مع تمييز عنصري إثني)، وكانت تخصص موازنات ضخمة للرفاه الاجتماعي (الشيخوخة، التقاعد، التأمين الصحي، الإسكان)، وتتبنى سياسة التدخل في السوق والحياة الاقتصادية، مثل الاهتمام بحقوق العمال، مراقبة السوق، حماية المستهلك، ضبط الأسعار، دعم السلع الأساسية، دعم الإنتاج المحلي.. وكانت حينها الحكومة اللاعب الأساسي في الاقتصاد وبدور يوازي دور الهستدروت، الذي كان يمتلك قطاعات واسعة من الاقتصاد.

وكانت إسرائيل في تلك الآونة، مدركة لأهمية دولة الرفاه، مثل معظم الدول المتقدمة التي تنبهت إلى ذلك بعد الحرب العالمية الأولى، من منطلق إدراكها بأن الفجوات الاجتماعية والفقر يشكلان خطرا على سلامة المجتمع، لأن الفقر يؤدي إلى اليأس، واليأس يقود إلى التطرف والعنف، وبالتالي الفوضى.. والجائعون يسيرون خلف أي شخص يعدهم بالخبز، وهذا الشخص قد يكون لديه أجندات معادية، ويستغل فقر الناس.. لذلك، كانت الدول المتقدمة تحرص على رفاهية شعوبها، وعلى أمنهم الاجتماعي، بالحد الذي يضمن لهم العيش بأمن وكرامة واحترام.. لأن ذلك يضمن استقرار المجتمعات، وازدهارها.. وتقوم «دولة الرفاه» (أي دولة) بتحقيق ذلك عن طريق فرض ضرائب عالية نسبيا، ولكنها في المقابل تقدم للسكان خدمات نوعية، بمستوى راقٍ (تأمين صحي، تعليم مجاني، تأمين سكن، وشغل...)، وتقدم هذه

في السياق ذاته، يؤكد البروفسور بجامعة «برينستون» الصحفي «كريس هيدجس» أن الحركات الفاشية والقوى اليمينية تستمد الدعم الجماهيري والقبول الاجتماعي بارتكاز خطابها «النيوليبرالي» على الشرائح العريضة من الجماهير غير الفعالة سياسيًا، وباستخدام خطاب شعبوي غيبي؛ أي تلك الشرائح الاجتماعية التي تحس بانعدام دورها.

الخدمات بعدالة اجتماعية ودون تمييز بين المواطنين..

ومنذ أواسط السبعينيات، وتحديدا بعد صعود الليكود (١٩٧٧)، وبالتزامن مع عوامل أخرى داخلية وخارجية، وتحت تأثيرها، بدأت إسرائيل تتبنى النيوليبرالية تدريجيا.. إلى أن انتهى المطاف بتخليها عما كان يُعرف بدولة الرفاه، وتحولها إلى دولة نيوليبرالية، ترافق ذلك ونتج عنه صعود اليمين (القومي والديني) وسيطرته على الدولة والمجتمع، ونشوء دولة الاستيطان.. فكيف تم ذلك؟

في دراسة أعدها الباحث «خالد عنبتاوي» لمركز مدار (كانون الثاني ٢٠١٨)، تناول موضوع النيوليبرالية الإسرائيلية، وعلاقتها بالتوجهات المستقبلية لإسرائيل، وبسياسة الاستيطان، واستعرض في مستهل الدراسة تحولات الدولة من النظام شبه الاشتراكي (قبل وبعد إنشائها)، ثم اعتمادها الليبرالية الجديدة، تحت وطأة أزمتها الاقتصادية التي فاقمت التضخم حتى تجاوزت الـ ٤٠٠٪ في منتصف الثمانينيات، وأوصلت البنوك إلى حافة الإفلاس، ثم مواصلة النيوليبرالية في عهد «نتنياهو». [١٨]

وأضاف «عنبتاوي»: منذ أواسط الثمانينيات تفاقمت الأزمة الاقتصادية في إسرائيل؛ التي لم تكن معزولة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، بل ومتأثرة بها، وبالتحولات العالمية الكبرى، وتغير وسائل الإنتاج، والثورة العلمية، وبدء ثورة الاتصالات والتكنولوجيا.. قبل ذلك، بدأت دول كثيرة بتبني سياسات النيوليبرالية؛ أي منذ عهد «كارتر»، ثم «ريغان» في الولايات المتحدة، وعهد «كالاهان» ومن بعده «تاتشر» في بريطانيا، ومن ثم العديد من الدول الأوروبية، بل وفي عموم الخارطة العالمية.

حينها بدأت إسرائيل تتحول نحو النيوليبرالية، حيث حدث منعطف كبير في الاقتصاد الإسرائيلي، عنوانه سقوط «دولة الرفاه»، والتحول إلى نمط الاقتصاد الليبرالي الجديد. بدأت تلك التحولات في العام ١٩٧٧، وتواصلت حتى بعد قيام حكومة وحدة وطنية عام ١٩٨٥، حيث وقّعت اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة؛ وأخذت الحكومة بالانسحاب التدريجي من

فوز الليكود ١٩٧٧: محطة مفصلية.

ومنذ أواسط السبعينيات، وتحديدا بعد صعود الليكود (١٩٧٧)، وبالتزامن مع عوامل أخرى داخلية وخارجية، وتحت تأثيرها، بدأت إسرائيل تتبنى النيوليبرالية تدريجيا.. إلى أن انتهى المطاف بتخليها عما كان يُعرف بدولة الرفاه

تقديم الخدمات الاجتماعية، وخفض الإنفاق الحكومي في هذا المجال، وتحرير السوق من هيمنة الدولة، والحد من التدخل فيه، وتبني سياسات خصخصة القطاعات الحكومية، ورفع الضوابط المفروضة على الاستثمارات الخارجية والعملات الأجنبية، وتقديم التسهيلات والامتيازات لها.

يتناول الخبير الاقتصادي بروفسور «داني غوتفين» (إسرائيلي يساري)، القصة من زاويته، وفي محاضرته، أوضح كيف بدأت النيوليبرالية تتحول إلى عماد السياسة الإسرائيلية، وكيف أثرت على الدولة والمجتمع، مؤكدا أن إسرائيل افتعلت الأزمات الاقتصادية لتمرير النيوليبرالية وفرضها، واعتمادها سياسة اقتصادية وحيدة للدولة..

ولشرح وجهة نظره، يجري في البداية مقارنة بين فنلندا وإسرائيل من عدة نواحٍ، باعتبار أن البلدين يتقاربان إلى حد ما في عدد السكان، ويتشابهان من حيث محدودية الموارد الطبيعية، ولديهما نفس القيمة في خزينة الدولة. حيث أن الناتج القومي للفرد في إسرائيل (٣٤٠٠٠ دولار في السنة)، وفي فنلندا (٣٧٠٠٠ دولار).

تحتل فنلندا المرتبة الخامسة عالميا من حيث تدني نسبة الفقر، بينما إسرائيل في المرتبة ٣٤، بنسبة فقر ٢٣,٥٪. وكذلك تأتي إسرائيل في المرتبة ٣٤ عالميا في فقر الأطفال، بينما فنلندا في المرتبة الثانية (أي أنه لا توجد فيها ظاهرة فقر الأطفال). في فنلندا عدد الطلبة في الغرفة الصفية ٢٠ (الأولى عالميا)، بينما في إسرائيل ٣١ طالبا. وأمام هذه الأرقام يتساءل «غوتفين» لماذا فنلندا وإسرائيل لديهما نفس القدر من الأموال في الخزينة، وبينما فنلندا في المراتب الأولى عالميا، تأتي إسرائيل في الحضيض؟

يجيب بنفسه على السؤال، بأن فنلندا وصلت إلى هذه المرتبة لأن حكومتها تتبنى سياسة اقتصادية اجتماعية ديمقراطية تهتم بالقطاع العام، وبتوفير الخدمات العامة للشعب، وتتبني مفهوم دولة الرفاه.. بينما إسرائيل وصلت إلى القاع (في مجال الخدمات العامة، وإنهاء دولة الرفاه) لأنها أرادت ذلك عن قصد ودراية، وبفعل سياسة مدروسة وممنهجة، وهي سياسة النيوليبرالية، التي بدأها حزب الليكود منذ أول يوم تسلم فيه الحكم في أيار ١٩٧٧. [١٩]

يقول «غوتفين»: إن أكبر عدو لدولة الرفاه هي سلطة المال، حيث يشكك الرأسماليون دوما بجدوى دولة الرفاه، ويزعمون بأن الحكومات هي المشكلة، وليست جزءا من الحل (في المجال الاقتصادي).. لأن الحكومة لا تعرف كيف تدير الاقتصاد، وهذه ليست مهمتها أصلا، وأنَّ السوق الحرة والمنافسة هي التي تقود إلى اقتصاد ناجح.. وهذا أساس النظرية النيوليبرالية، التي تريد تفكيك دولة الرفاه، ورفع يد الدولة عن الاقتصاد، وتسليم الأمر برمته لأرباب المال، وذلك عن طريق الخصخصة، ورفع القيود الحكومية عن الحركات التجارية.. والخصخصة هنا ستشمل كل شيء، بما في ذلك الصحة، التعليم، السكن، المواصلات، الطاقة.. وهذه احتياجات أساسية، وبالتالي ستصبح عبارة عن سلع وخدمات، من يملك المال يحصل عليها، ومن لا يملك لا يحصل.. وستكون هذه مشكلة المواطن، لا مشكلة الدولة.

يضيف «غوتفين»: منذ استلام الليكود الحكم، تبنى النيوليبرالية، بكل ما يتبعها من تقليص في الخدمات، ومن تخلي للدولة عن واجباتها تجاه السكان، ومن بيع القطاع العام للقطاع الخاص.. وكان الهدف الأول من ذلك إلغاء الامتيازات التي كانت تحصل عليها النقابات العمالية، ومجتمع العمال (كان الهستدروت يمتلك ثلث اقتصاد الدولة)، وكان الهستدروت ومجتمع العمال أحد أهم أركان قوة «المعراخ»، والقلب النابض لدولة الرفاه، التي تؤمن للسكان خدمات مميزة في مجالات التعليم والصحة والثقافة والرياضة والصناعة وغيرها، وبالتالي فهي وجمهورها القاعدة الانتخابية لحزب العمل، لذا كان واضحا أن هدف الليكود تحطيم هذه القاعدة، وحرمان حزب العمل من قاعدته الجماهيرية، حتى يضمن عدم عودته للحكم في الانتخابات القادمة.

وحتى نفهم كيف ترسخت اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، نلاحظ كيف انخفضت نسبة القوة العاملة المنظمة في إسرائيل من ٨٠٪ سنة ١٩٧٧، إلى ٢٥٪ سنة ٢٠١٦.

كيف فكك «بيغن» دولة الرفاه؟

في السنوات ١٩٧٧–١٩٨٤، كانت الخطوة الأولى في مسار تدمير دولة الرفاه، إلغاء الرقابة على العملة الصعبة، والسماح

وحتى نفهم كيف ترسخت اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، نلاحظ كيف انخفضت نسبة القوة العاملة المنظمة في إسرائيل من ٨٠٪ سنة ١٩٧٧، إلى ٢٥٪ سنة ٢٠١٦.

بتبديل العملات في السوق المحلي؛ أي سحب القيود على حركة المال من إسرائيل وإليها. نتج عن ذلك تدفق كبير للأموال، ومن ثم بدأ التضخم. في السنة الأولى من حكم الليكود وصل التضخم المالي إلى ٤٢٪، ثم وصل في العام ١٩٨٤ إلى ٤٤٤٪؛ أي عشرة أضعاف.

تمثلت الخطوة الثانية في إلغاء الدعم عن السلع الأساسية، مثل الخبز والحليب والبيض وغيرها، وتعويم الأسعار وفق منطق وقانون السوق الحر، فارتفع سعر الخبز ٤٠٪، والوقود ٥٠٪، وتوقف دعم الصناعات، ما أدى إلى إغلاق عشرات المصانع، وزيادة نسبة البطالة، ثم رفعت قيمة الضريبة المضافة من ٨٪، إلى ١٢٪. ثم جاءت الخطوة التالية، وهي رفع نسبة الفائدة من ٢٦٪ إلى ٥٧٪ الأمر الذي أضر كثيرا بمدخرات المواطنين. [٢٠]

خاضت إسرائيل في خضم هذه الأزمة الاقتصادية حربها العدوانية على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان (صيف ١٩٨٢)، وفي هذه الأثناء لجأ السكان الخائفون على مدخراتهم إلى البورصة، والتي أصبح لها دور مركزي في ذلك الوقت، بسبب الإقبال عليها. ولكن، في شهر كانون الثاني ١٩٨٣ انهارت بورصة تل أبيب فجأة، وخسر الناس معظم مدخراتهم.. بعد ذلك، وعلى ضوء انهيار البورصة لجأ الإسرائيليون إلى الأسهم البنكية كخيار أخير؛ باعتبارها منظمة ومضمونة من البنك.

في آب ١٩٨٣، وتحت وطأة الأزمة السياسية والاقتصادية استقال بيغن من منصبه، وأعلن أنه لم يعد يتحمل الوضع، بعدها بشهر انهارت الأسهم البنكية، وأفلست بعض البنوك، وأغلقت البورصة، ودخلت إسرائيل مرحلة من الفوضى الاقتصادية.

في نهاية هذه المرحلة (١٩٧٧-١٩٨٤) كانت ميزانية الصحة قد تقلصت إلى الثلث، عدد حصص الطلبة قُلص إلى الثلث، تضاعف الدين الخارجي على إسرائيل من ١٠ مليارات دولار، إلى عشرين مليار، وزاد عدد الأسر الفقيرة من (٢٠٥٣٠) أسرة، إلى (١٣٤٥٠٠ أسرة).

في العام ١٩٨٤، تشكلت حكومة وحدة وطنية (الليكود والعمل)، من أجل إنقاذ الاقتصاد، ووقف التضخم. وبالفعل توقف التضخم، واستقرت الأسعار، ما يدل (والكلام لغوتفين) أن الحكومة هي التي فعلت التضخم، وهي التي أوقفته، ضمن سياسة ممنهجة. ثم قررت الحكومة تقليص الموازنة العامة بقيمة ٣٧٥ مليون دولار، وبالتالي تقليص الخدمات العامة، وهذا أدى في حقيقة الأمر إلى تقديم خدمات سيئة ومنقوصة.. وبحسب «غوتفين» كان الهدف من ذلك تهيئة الرأي العام لتقبل فكرة إحلال القطاع الخاص مكان الحكومة، لأنه سيقدم خدمات أفضل.. والغريب أن «بيريس» رئيس حزب العمل (اليساري) بدأ يقود سياسات النيوليبرالية، مكملا لدور الليكود (اليميني)..

وفي حكومة رابين (١٩٩٢-١٩٩٥) تقرر زيادة موازنات قطاعات الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، وكذلك تقديم مخصصات للوسط العربي (الذي ظل مهملا ومهمشا).. وهذا ظاهريا إعادة تأهيل لدولة الرفاه، ولكن في حقيقة الأمر واصلت حكومة رابين مسلسل الخصخصة، فقامت ببيع ١٧ شركة حكومية، مع أنها كانت تحقق أرباحا عالية؛ أي أن الخصخصة لم تكن بهدف إنقاذ الاقتصاد، بل لأسباب أيديولوجية لها علاقة بالنيوليبرالية.

لم يكن في إسرائيل، سنة ١٩٧٧، أرباب عمل، ورؤوس أموال مؤهلة لتقود عملية الخصخصة.. لذلك، تأخرت الخصخصة، ولم تنفذ منذ البداية.. ما يعني أن أحد أهم أهداف النيوليبرالية، من خلال الخطوات التي نفذتها الحكومة لتدمير لدولة الرفاه هو خلق طبقة برجوازية بمقدورها إنجاح عمليات الخصخصة، تلك الطبقة مكونة من عدة عائلات ثرية، مثل عائلة دنكنر، عائلة عوفر، عائلة أريسون، إسحق تشوفا..

وكدليل على تواطؤ الدولة مع تلك العائلات الثرية، ما حصل في قضية بيع بنك العمال، وهو أكبر بنك إسرائيلي، حيث اقترضت عائلة دنكنر مبلغ ١,٤ مليار شيكل من بنك لئومي، وبالمبلغ نفسه اشترت بنك العمال، دون أن تحضر شيكلا واحدا من البيت. [٢١]

أثر النيوليبرالية على المجتمع الإسرائيلي

بالرغم أن النيوليبرالية تؤذي وتضر الطبقات الضعيفة أولا، إلا أن تلك الطبقات هي القاعدة الانتخابية لحزب الليكود الذي يقود النيوليبرالية! وهذا أمر ملفت للنظر، ولذلك، ومن أجل تفادي خسران تلك القاعدة الشعبية العريضة من الطبقات الفقيرة، لجأت

في آب ١٩٨٣، وتحت وطأة الأزمة السياسية والاقتصادية استقال بيغن من منصبه، وأعلن أنه لم يعد يتحمل الوضع، بعدها بشهر انهارت الأسهم البنكية، وأفلست بعض البنوك، وأغلقت البورصة، ودخلت إسرائيل مرحلة من الفوضى الاقتصادية.

الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة إلى وسيلتين:

الأولى: آلية تقسيم المجتمع إلى قطاعات.. ولفهم كيفية ذلك، لنتذكر أنه في الجانب الآخر السلبي لدولة الرفاه، كان الاقتصاد الإسرائيلي مغلقا ومحصورا، وثمة قطاعات واسعة لم تكن تشعر بالانتماء لهذا الحزب ومنجزاته، خصوصا اليهود الشرقيين، وسكان الضواحي.. وهذا ما اشتغل عليه واستغله حزب الليكود، وبقية أحزاب اليمين، خصوصا شاس..

فبدلا من دولة رفاه تقدم الخدمات للجميع (كحقوق مواطنة)، تحوّل الحكومة النيوليبرالية تلك الخدمات إلى بضائع، لا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها، وحتى تتمكن تلك الطبقات الفقيرة من الحصول على بدائل لتلك الخدمات (التي لا تمنحها دولة الرفاه) ينتظمون في أحزاب قطاعية (شاس لليهود الشرقيين، أحزاب دينية للحريديم، أحزاب صهيونية للمهاجرين الروس..)، ويدور صراع تلك الأحزاب والقطاعات على بقايا ما تمنحه دولة الرفاه.. كما تسعى تلك الأحزاب لسد الفراغ الذي ينجم عن تخلي الدولة عن واجباتها فيه؛ أي تنشط في الأطراف والضواحي والمناطق التي لا تصلها خدمات الدولة، وتقدم نفسها بديلا عنها، وتعدهم بحل مشاكلهم، بشعارات كبيرة، بخطاب شعبوي، يركز على الروح المعنوية، والخطاب الآخروي، ويعزز ثقتهم بأنفسهم.. ومع أن ذلك كله لا يغدو عن كونه أوهاما وتمنيات، إلا أن النتائج تدل على نجاح هذه الآلية.

الآلية الثانية، هي الاستيطان؛ وقد ترافق نمو الاستيطان مع سياسات النيوليبرالية، وكلما تقلصت خدمات دولة الرفاه، زاد البناء في المستوطنات، ففي السنوات (١٩٧٧-١٩٨٤) تم بناء ٨٠ مستوطنة، وزاد عدد المستوطنين من ٦ آلاف إلى ٤٦ ألفا، وفي ٢٠١٩ بلغ العدد ٦٢٢ ألفا. [٢٢]

ويعيش المستوطنون في الضفة الغربية ضمن ظروف مرفهة لم يكونوا ليحلموا بها داخل الخط الأخضر، فكل ما تم تقليصه داخل الخط الأخضر، يُدفع بسخاء في المستوطنات، وبمجرد أن ينتقل اليهودي للعيش داخل المستوطنات يتحول تلقائيا إلى داعم وناخب لقوى اليمين.

في المدن داخل الخط الأخضر تقدم الدولة ٣٧٠٠ شيكل سنويا لتعليم كل طفل، وفي المستوطنات تقدم ٢٤٥٠٠ شيكل (ستة أضعاف).. وفي المدن داخل الخط الأخضر هنالك ٣١ طالبا لكل صف، مقابل ٢١ طالبا لكل صف في المستوطنات.. تستثمر الدولة في المدن داخل الخط الأخضر مبلغ ١٨٩٢ شيكلا على كل مواطن في السنة، مقابل ٢٦٩٥ شيكلا على كل مستوطن.. يحصل المواطن في محيط أشكلون مثلا على ١٢ شيكلا سنويا دعما من الدولة، وفي مستوطنات محيط غزة يحصل على ٤٩ شيكلا، وفي مستوطنات الضفة يحصل على ١٤١٨ شيكلا، أي ٢٨ ضعفا عن محيط غزة، و١١٩ ضعفا عن سكان أشكلون.. مستوطنة واحدة (بيت إيل) حصلت على دعم بلغ ٥١ مليون شيكل؛ أي ما يوازي ما تحصل عليه ١١٥ بلدة وقرية في الجليل والنقب. [٢٣]

توضح هذه المعطيات كيف تحول جمهور المستوطنين إلى أكبر وأهم داعم للحكومة اليمينية.

ومثلما خلّفت النيوليبرالية وراءها كوارث إنسانية واجتماعية في معظم الدول التي تبنتها، حصل الشيء نفسه في إسرائيل؛ يوضح الباحث «عنبتاوي» بطريقة أخرى، كيف نجح الليكود (واليمين عموما) في تحويل الطبقات الشعبية التي تضررت من النيوليبرالية إلى قاعدة انتخابية لأحزاب اليمين، فيقول: أضرت السياسات النيوليبرالية كثيرا بالطبقات الوسطى والضعيفة، وأدت إلى تفاقم الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتعمق الفروقات الاقتصادية، فزادت معدلات الفقر من ١٢٪ في منتصف الثمانينيات، إلى ٢٠٪ في السنوات الأخيرة.. بيد أن إسرائيل تمكنت وبطريقة ما، من احتواء تلك التأثيرات، وامتصاص نقمة الشارع بخطاب ديماغوجي، أدى إلى استغلال تلك الطبقات التي تضررت من النيوليبرالية، وجعلها القاعدة الجماهيرية للأحزاب اليمينية الحاكمة؛ أي بجملة واحدة، دعم وتقوية قوى الاستيطان، لتكون هي حليف وأداة دولة النيوليبرالية/ الاستيطانية.

مقابل ذلك، تحسنَّ وضع الطبقات الغنية؛ فتضاعفت نسبتها من الدخل من ٦٪ في السبعينيات إلى ١٤٪ في السنوات الأخيرة، أدى هذا إلى تبلور طبقة جديدة من المستثمرين، ولكن على أساس عائلي، بدلا من المنظمات الحكومية والنقابية (كالهستدروت).

وكدليل على تواطؤ الدولة مع تلك العائلات الثرية، ما حصل في قضية بيع بنك العمال، وهو أكبر بنك إسرائيلي، حيث اقترضت عائلة دنكنر مبلغ ١,٤ مليار شيكل من بنك لئومي، وبالمبلغ نفسه اشترت بنك العمال، دون أن تحضر شيكلا واحدا من البيت. [٢١]

ويؤكد «عنبتاوي» أن «نتنياهو» لم يكن مضطرا لمسايرة هذه التحولات، والمضي بها قدما؛ بل إنه كان من أشد المؤمنين بنظام «النيوليبرالية»؛ أي أن توجهاته لتعميق «النيوليبرالية» كانت بدافع أيديولوجي أساسا، ويتفق معه في هذا التوجه اليمين الصهيوني (حزب البيت اليهودي وغيره)، وقد ترجم «نتنياهو» توجهاته بخفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (مخصصات البطالة، الشيخوخة، تأمين الأولاد، التقاعد..)، وهذا التجلي الجديد يجمع بين الأفكار اليمينية والليبرالية الاقتصادية، لذلك ولتبرير هذه السياسات الاقتصادية وشرعنتها والتغطية على أضرارها، كان يجري اختلاق أعداء خارجيين، وصناعة الخوف من التهديدات الخارجية، والمبالغة في تصوير التهديد الإيراني، والتعمد في إفشال مساعي التسوية مع الفلسطينيين. والأهم من ذلك تعميق الاستيطان. [٢٤]

وفي دراسة أعدها الباحث الاقتصادي في الكلية الأكاديمية في تل أبيب، «أرييه كرامبف»، أشار فيها إلى تطرف السياسة الاقتصادية الإسرائيلية نتيجة لتبني النيوليبرالية، تحت تأثير أميركي، بذريعة إنقاذ الاقتصاد. ومنذ ولايته الأولى في منتصف التسعينيات، واصل «نتنياهو» قيادة المشروع النيوليبرالي، بتأثير أيديولوجية المحافظين الجدد الأميركية. [٢٥]

وأشار «كرامبف» إلى وجود نموذجين على الأقل من النظام النيوليبرالي: النموذج الكوسمبوليتي (العابر للقوميات) الأوروبي، الذي تبلور خلال عملية نشوء الاتحاد الأوروبي، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، استنادا إلى النموذج الاقتصادي الألماني؛ والنموذج الانفصالي (أو الانعزالي) الأنجلو – أميركي، الذي تبلور على أيدي «تاتشر» و«ريغان» في الثمانينيات.

يشار إلى أن النموذج النيوليبرالي الكوسموبوليتي «ليّن ومرن نسبيا» أكثر من الناحية الاجتماعية من النموذج النيوليبرالي الانفصالي الصارم، كونه يسمح بوجود درجة مقبولة من «دولة الرفاه»، ويولي أهمية معينة لحقوق العاملين. وعلى المستوى العالمي، تتطلع النيوليبرالية الكوسموبوليتية إلى تطبيق اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف عالمية أو إقليمية تستند إلى التعاون الدولي. ويركز هذا النموذج على الأرباح المشتركة الكامنة في التعاون الدولي والتبعات السياسية للتعاون الاقتصادي. وفي المقابل، فإن النموذج النيوليبرالي الانفصالي يتعامل بالأساس مع إصلاحات معينة، جاءت لصالح طبقة كبار رجال الأعمال، على حساب «دولة الرفاه» والمس بشكل كبير بقوة العاملين وحقوقهم. وطبيعة هذا النموذج الأنجلو – أميركي أنه انفصالي أكثر من النموذج الأوروبي. [٢٦]

وبحسب «كرامبف»، فإن الهدف المركزي لأي حكومة تتبنى النيوليبرالية الانفصالية هو تحسين مكانتها الاقتصادية في الحلبة الدولية بواسطة دفع أحادي الجانب للتصدير، من أجل تقليص العجز في الحساب الجاري لميزان النفقات أو زيادة الفائض. كذلك فإن ضخ عملة أجنبية لاقتصاد محلي يقلص انكشاف القطاع التجاري المحلي لاعتمادات بنوك أجنبية.

كما أن دخل الحكومة من ضرائب بعملة أجنبية يسمح للدولة بتقليص دينها الخارجي لبنوك أجنبية ودول أخرى أو لهيئات دولية. ويبدو أن تلك كانت من بين دوافع الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة بتبنيها هذا النمط من النيوليبرالية.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية العام ٢٠٠٠، وما رافقها من انهيار اتفاقيات أوسلو، وصعود اليمين إلى الحكم في إسرائيل، بدءاً بشارون، أدى ذلك إلى انتهاء عصر النيوليبرالية الكوسموبوليتية، والانتقال إلى النموذج الانفصالي المتطرف، وإثر نشوء ظروف جديدة، بدأت مسألة الاستقلال الاقتصادي تكتسب أهمية بنظر القيادة اليمينية الإسرائيلية. [٢٧]

واعتبر «كرامبف» أنه «رغم الخطاب الليبرالي الذي تبناه رؤساء حكومات ووزراء مالية حكومات اليمين، (إلا أن) استعراضا أكثر دقة لمضامين السياسات وطريقة تبريرها تظهر أنهم اعتبروا السياسة الاقتصادية النيوليبرالية أيضا كأداة سياسية لدفع متانة الاقتصاد الإسرائيلي في الحلبة الدولية. وإلى جانب الحاجة للتعويض عن المخاطر الأمنية في المنطقة، كانت هذه أيضا محاولة لتوفير رد على الفجوات الآخذة بالاتساع بين إدراك المصالح الإسرائيلية والمصالح الأميركية، وهي فجوات

يعيش المستوطنون في الضفة الغربية ضمن ظروف مرفهة لم يكونوا ليحلموا بها داخل الخط الأخضر، فكل ما تم تقليصه داخل الخط الأخضر، يُدفع بسخاء في المستوطنات، وبمجرد أن ينتقل اليهودي للعيش داخل المستوطنات يتحول تلقائيا إلى داعم وناخب لقوى اليمين.

عززت ضرورة تقليص التعلق الاقتصادي الإسرائيلي بالولايات المتحدة. وكانت قدرة حكومات اليمين في إسرائيل على مواصلة ممارسة سياسة خارجية متطرفة، وتعطيل بقدر الإمكان أي تسوية سياسية، متعلق بمدى تحرر إسرائيل من الضغوط الأميركية. [٢٨]

ومن أجل امتصاص الآثار السلبية للنيوليبرالية على الطبقات الضعيفة والمتوسطة، لجأ الليكود، على مدى سنوات حكمه إلى تشجيع واستمالة تلك الطبقات الضعيفة للانخراط في مشروع الاستيطان (المتدينين اليهود الحريديم يشكلون فقط ٣٠٪ من مجموع المستوطنين)، واستمالة جمهور الصهيونية الدينية أكثر فأكثر نحو اليمين السياسي الاقتصادي؛ وهكذا، صار الاستيطان أداة تعويضية عن سقوط دولة الرفاه اليهودية.

يوضح الباحث «عنبتاوي» أنه في هذا الإطار تبلورت طبقة واسعة من المستوطنين، الذي ربطوا مصالحهم الطبقية بالنظام النيوليبرالي، حيث صار البرنامج الاقتصادي للأحزاب اليمينية المتطرفة عماده «النيوليبرالية»، وهذا ما يفسر زيادة وتوسع الاستيطان بخط تصاعدي منتظم منذ نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات؛ حيث تحول الاستيطان من أحد أدوات السياسة النيوليبرالية، إلى أحد أهم مصادر قوته السياسية والاقتصادية.

ولهذا الغرض تقدم الدولة إغراءات للإسرائيليين للتوجه نحو الاستيطان، فمثلا تحصل المستوطنات على ١١٪ من مجمل الموازنة العامة، وتصنَّف كمناطق تتمتع بالأفضلية، وتُمنَح إعفاءات ضريبية وحوافز أخرى، لذلك نجد نسبة البطالة في المستوطنات أقل مقارنة بباقي المدن، وكذلك معدلات الأجور فيها أعلى، وبلغ الاستثمار بالمواطن الإسرائيلي ٢٠٠٠٠ شيكل سنويا مقارنة بِ ٩٣٠٠٠ شيكل للمستوطن؛ أي نشأت دولة الرفاه الاستيطانية، وتحول الاستيطان إلى مكون أساسي في الاقتصاد الإسرائيلي.

أي أنه مع انزياح الكتلة البشرية في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، تزامن ذلك مع انحسار لليسار، كانت ترجمة ذلك وتطبيقه فعليا الانزياح من الدولة ذات الاقتصاد المختلط، إلى دولة نيوليبرالية، وكان التعبير الأبرز عن كل ما يحدث من انزياحات هو انكماش الكيبوتس، واختفائه، وتوسع المستوطنة، وهمينتها.

النيوليبرالية، وأثرها المستقبلي على إسرائيل، وعلى التسوية السياسية

لا شك، أن النيوليبرالية ستترك آثارا متعددة ومتباينة على المجتمع الإسرائيلي؛ أي باتجاهات مختلفة، فعلى سبيل المثال، طرح «مارك شطيرن» أستاذ السياسة بجامعة بن غوريون، وجهة نظرة خاصة حول النيوليبرالية وأثرها على سكان القدس تحديدا. [٢٩]

يقول «شطيرن»: بينما شهدت القدس في العقدين الأخيرين انخفاضا في الخدمات البلدية (تماشيا مع منطق النيوليبرالية)، ورغم أن المدينة مقسمة، وتشهد حالات استقطاب وعداء على خلفية قومية، بيد أن التطور المديني أدى إلى بناء مجمعات تجارية ضخمة، خلقت حيزات عامة، أوجدت واقعا اجتماعيا سياسيا مختلفا.

عزز هذه العملية رئيس بلدية القدس «نير بركات»، وهو مليونير جمع ثروته من أعماله، ومن نظرته تجاه النيوليبرالية، باعتبارها قادرة على إعادة صياغة المدينة من حيث مظاهر الحياة السياسية كلها. وما يجري في القدس من تفاعلات تحدث أيضا في أماكن عديدة حول العالم، على طول خطوط ثقافة الاستهلاك العالمية، تحديدا في المجتمعات المملوكة لأشخاص، وهي حيزات يملكها ويديرها أثرياء، وتحرسها شركات أمن خاصة، وتشتغل فيها شركات خاصة تتحكم في محتوى وكمية ونوعية المصالح والأعمال والخدمات التي يشتغل عليها المجتمع.

لإثبات فرضيته، تناول «شطيرن» في بحثه مجمعين تجاريين في القدس (مجمع المالحة في القدس الغربية، ومجمع ماميلا الواقع على خط الالتحام بين القدس الشرقية والغربية) وهناك أجرى مقابلات ميدانية مع زبائن وتجار وبائعين (فلسطينيين، وإسرائيليين)، ليرى بعد ذلك كيف تؤثر قوى السوق والثقافة الاستهلاكية في عالم ما بعد الحداثة والعولمة على الصراع

تحسنَّ وضع الطبقات الغنية؛ فتضاعفت نسبتها من الدخل من ٦٪ في السبعينيات إلى ١٤٪ في السنوات الأخيرة. أدى هذا إلى تبلور طبقة جديدة من المستثمرين، ولكن على أساس عائلي، بدلا من المنظمات الحكومية والنقابية (كالهستدروت).

السياسي في تلك المجمعات (الحيزات المدينية).

وقد برهن الباحث على أنه في الوقت الذي تولّد فيه الإصلاحات النيوليبرالية مبنى القوة، وتعززه أيضا؛ فإن هذه الإصلاحات تخلق حيزات تماس تقوّض بنية العلاقات الراهنة بين جماعات التعايش (أو الصراع) في الحيزات العامة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بحيث تتحدى سياسات الفصل، وقد تؤدي إلى تحولات في الوعي والأحاسيس المتبادلة. [٣٠]

بمعنى أن احتكاك الناس في تلك الحيزات، وتحت تأثير وأجواء النيوليبرالية، وقوانين السوق قد يؤدي إلى تخفيض حدة العداء بين الجماعات المتنازعة، وخلق واقع ثقافي اجتماعي جديد يقوم على أساس المنفعة والربح وتبادل الخدمات والمصالح؛ أي أنّ خصخصة إدارة الحيز العام والتحكم فيه تفضل اعتبارات الربح والخسارة على اعتبارات ذات علاقة بالهوية القومية.

ثمة وجهة نظر أخرى حول تأثير النيوليبرالية على المجتمع الإسرائيلي، وعلى بنية الصهيونية نفسها، تناولها الصحافي «تومر برسيكو»، عبر عنها في مقالته المنشورة في «قضايا إسرائيلية»، ومما جاء فيها:

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت ثقة الإسرائيليين بالقيادة تنهار، بنفس مسار انهيار ثقتهم بالمفاهيم الصهيونية التي أرساها حزب مباي، خاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وكان من نتائج ذلك صعود حزب الليكود، وبداية تغلغل غوش ايمونيم في مشروع استيطان الضفة الغربية، مدفوعة بأفكار الصهيونية الدينية الكوكية (نسبة إلى الحاخام كوك)، التي كانت ترى في قيام إسرائيل عملا مقدسا، وأن واجب اليهود الديني العودة إلى إسرائيل، ليس من أجل إيجاد ملجأ سياسي فقط، ولا من أجل بناء مجتمع نموذجي، إنما ليجلبوا معهم الخلاص الكامل، ولطرح نموذج جديد للصهيونية؛ صهيونية دينية وإمبريالية.

رافق تلك الخيبات من حزب مباي، تغيرات اقتصادية جذرية، في أعقاب تبني النيوليبرالية، وبدء عمليات الخصخصة الشاملة، وتعاظم تأثير الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الإسرائيلي، وبروز

مجمع ماميلا التجاري على «خط التماس» في القدس.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية العام ٢٠٠٠، وما رافقها من انهيار اتفاقيات أوسلو، وصعود اليمين إلى الحكم في إسرائيل، بدءاً بشارون، أدى ذلك إلى انتهاء عصر النيوليبرالية الكوسموبوليتية، والانتقال إلى النموذج الانفصالي المتطرف

قوى إنتاجية جديدة، مفرطة في رأسماليتها؛ إذ انتقلت إسرائيل من الاقتصاد المركزي (دولة الرفاه شبه الاشتراكية) إلى دولة رأسمالية بامتياز، وجرى خلال عقدين من الزمان حل النقابات وخصخصة المؤسسات القومية، وفتح السوق الإسرائيلي أمام البضائع والقيم الأميركية.. وكان من أبرز نتائج تلك التحولات خلق الإنسان الفرداني الذي يهتم بسيرته المهنية ونجاحه الشخصي، ويتآمر ضد روح الشعب الجماعية والاشتراكية التي سادت في السابق.[٣١]

ومن وجهة نظر الباحث الإسرائيلي «برسيكو»، أدت التغيرات في النظام السياسي وتبني النيوليبرالية إلى التخلي عن الروح الجماهيرية التي ميزت حكم مباي – المفدال والمجتمع الإسرائيلي حتى سنوات الثمانينيات. وبدلا من الرؤية التي كانت تعتبر المجتمع الإسرائيلي المدني أساسا بشريا للدولة، والصهيونية الاشتراكية والعلمانية تفسيرا وحيدا للقومية اليهودية، بدأت تظهر أصوات أخرى (يمينية، نيوليبرالية) تنادي بالفردانية وتحقيق الذات، ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل باعتبار الفرد وحدة مستقلة ذات سيادة وفاعلية بمعزل عن المجتمع.

ويضيف الباحث «برسيكو»، أن انهيار الروح الصهيونية العلمانية الجماعية، وصعود الروح الليبرالية (ومن ثم النيوليبرالية) خلقا فراغا قيميا يطلب البديل؛ أي أن انهيار الرواية الصهيونية (ومعها الرواية الاشتراكية) أدى إلى ضرورة البحث عن رواية بديلة، عن مصدر بديل وجديد يشحن حياتهم بقيمة مضافة.

بمعنى آخر، وحسب الباحث، أدى فشل الصهيونية في تصميم حيز عام مدني جمهوري، واقتراح نموذج بديل للوجود اليهودي يستند إلى أسس الديمقراطية والفلسفة الإنسانية العالمية، وبعد فشل محاولات استبدال الهوية اليهودية الدينية باليهودي الجديد (الصهيوني، العلماني، الاشتراكي، القومي، الديمقراطي) فإن الإسرائيلية اليهودية تنهار، لتعود إلى عناصرها القديمة الأصلية، لتتبنى من جديد الأعراف اليهودية العنصرية، المستندة للأسطورة الدينية.[٣٢]

وقد جـرَّ انهيار الرواية الصهيونية (العلمانية، الاشتراكية) وراءه تراجعا عن الادعاء بتأسيس ديمقراطية تحترم كل مواطنيها (وهو ادعاء زائف أصلا) دون تفرقة على أساس الدين أو العرق أو الجنس، حسب ما ورد في وثيقة الاستقلال (١٩٤٨)، ولم يقف في مركز الإسرائيلية تأسيس مجتمع اشتراكي ديمقراطي، وإنما يهودية المجتمع، ويهودية السكان، والحديث عن أرض إسرائيل، وجرى استبدال القاسم المشترك الصهيوني، بالقاسم المشترك اليهودي، وفيما بعد، وبخطوة واضحة وصريحة تم تبني قانون القومية اليهودية بكل معانيه العنصرية.

وهكذا، وبالتحول الكامل نحو النيوليبرالية، تحولت الصهيونية من نبوءة ورؤيا ورسالة، وعن بناء مجتمع نموذجي اشتراكي (ربما كان هذا مجرد وهم وادعاء، أو محاولات ساذجة من قبل الصهيونيين الأوائل) إلى مجرد سمات بيولوجية في الأساس، حتى دون مطالبة اليهودي بالتقيد بالتعاليم اليهودية؛ أي أصبحت الصهيونية مجرد رؤية قومية تستند إلى فلكلور وهوية عرقية، وهذه (حسب الباحث) صهيونية فقيرة وضعيفة واهنة وخانقة، صهيونية منشغلة بالبقاء وليس بالبناء والإنتاج، وجهة هذه الصهيونية إلى الماضي التاريخي القديم، وليس نحو المستقبل. [٣٣]

أما عن أثر النيوليبرالية على العلاقات اليهودية الداخلية، ومستقبل التسوية، فقد لخصها الباحث «عنبتاوي»، ومما جاء فيها:

ترافقت التحولات نحو النيوليبرالية مع التوسع الاستيطاني، ضمن علاقة عضوية تجمعهما معاً؛ فالحكومة تضمن أصوات المستوطنين ودعمهم، وفي المقابل ربط المستوطنون مصالحهم مع استقرار الحكومة، أي ضمان حكم اليمين، أدى هذا إلى تعميق التحولات الصهيونية في المجتمع الإسرائيلي ككل إلى اليمين أكثر، وصعود يمين جديد أكثر تطرفا، مشكّلا من الليكود والحريديم، وشمل ذلك أيضا انزياحات حزب العمل نحو النيوليبرالية (وحزب شاس أيضا)، كما أدى إلى استشراء قوة المستوطنين، لدرجة صارت تنافس الدولة.

ومع تعميق «النيوليبرالية» والخصخصة أخذ الاقتصاد الإسرائيلي يتجه أكثر نحو تركيز النشاط الاقتصادي في يد طغمة معينة من أصحاب رؤوس الأموال، تحتكر لنفسها أهم القطاعات الاقتصادية، وهذه الطبقة صار من مصلحتها استمرار حكم اليمين، وبالتالي زيادة الاستيطان، وتركيز العديد

يضيف الباحث «برسيكو»، أن انهيار الروح الصهيونية العلمانية الجماعية، وصعود الروح الليبرالية (ومن ثم النيوليبرالية) خلقا فراغا قيميا يطلب البديل؛ أي أن انهيار الرواية الصهيونية (ومعها الرواية الاشتراكية) أدى إلى ضرورة البحث عن رواية بديلة، عن مصدر بديل وجديد يشحن حياتهم بقيمة مضافة.

من المشاريع والصناعات والاستثمارات في المستوطنات.

وقد طرأ تغيير بنيويّ في فهم هذه الطغمة لعلاقة العملية السلمية بالازدهار الاقتصادي، خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي شهد نموا ملحوظا في العقد الأخير، رغم الحروب التي شنها الجيش على غزة، ورغم تعثر التسوية، وذلك بسبب التوازن الذي أحدثته نسبة الصادرات العالية الإسرائيلية، وهذا بدوره رسخ قناعة لدى هذه الأوساط بأن النمو الاقتصادي ليس بالضرورة مرتهن بالتسوية السياسية، وعليه، بدأت ترى أن مصالحها مرتبطة بالأساس بالاستقرار السياسي، ووجود حكومة قوية، ولا ضرورة لأي تسوية سياسية.

بمعنى أن مراكز صنع القرار في إسرائيل، والقوى الاقتصادية الداعمة لحكومات اليمين، لم تعد مهتمة بإيجاد حل للمسألة الفلسطينية، كانت تبرر ذلك سابقا، وتسوق موقفها إعلاميا بحجة عدم وجود شريك فلسطيني جاهز للسلام.. اليوم، يتحدث المسؤولون الإسرائيليون صراحة أنه لا حاجة لوجود شريك فلسطيني، وأنّ إسرائيل ستفرض الحل الذي ترتئيه مناسبا، وهو السلام الاقتصادي، المدعوم بالقوة الأمنية، والذي وافقت عليه إدارة ترامب، وصاغته باسم صفقة القرن، والذي يعني ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية (شرعنة المستوطنات)، وإخراج القدس وملف اللاجئين والحدود من قضايا الحل النهائي.

وهذا لا يتناقض مع حقيقة أن انعدام الاستقرار الأمني وانغلاق الأفق السياسي يؤثران على الاقتصاد؛ لكن من يدفع الثمن هم الطبقات الوسطى والفقيرة، التي بات تأثيرها ضعيفا، بعد أن تحولت نسبة منها إلى جمهور المستوطنين، وبعد استفحال الخطاب الديني، وتلاشي واضمحلال القوى العلمانية، وتراجع قوى اليسار، بل واختفائها.

إن «نتنياهو» بتبنيه «النيوليبرالية»، محمول على المقامرة؛ فدولة الرفاه، وما تضمنته من قيم، كانت ضرورية لاستقطاب المهاجرين اليهود، وضمان بقائهم، فضلا عن الإدعاءات الأيديولوجية الصهيونية، التي شكلت قيم إسرائيل ورسالتها (المزعومة)، وهذه كلها باتت مهددة، فالأضرار الجسيمة التي لحقت بالطبقات الوسطى والفقيرة، لا تهدد قيم الانتماء للدولة وحسب؛ بل وستصبح سببا للاحتجاجات الجماهيرية (شهدنا بوادرها سنة ٢٠١١)، وعاملا لتفجير التناقضات الداخلية التي يزخر بها المجتمع الإسرائيلي، وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الشعبية، وتلك من أهم دوافع الهجرة المعاكسة، ومن عوامل تقويض إسرائيل من الداخل.

كما أن إغلاقه للأفق السياسي، وتعنته سيزيد من عزلة إسرائيل، وحينها ستجد إسرائيل نفسها محاطة بأعداء جدد خلقتهم بيديها، الطبقات الفقيرة والوسطى اليهودية من جهة، ودولة المستوطنين التي ستبتلع الدولة نفسها من جهة ثانية. [٣٤]

النيوليبرالية أداة لتثبيت الاحتلال الإسرائيلي

مثلما سعت الحكومات الإسرائيلية اليمينية لاستعمال النيوليبرالية كأداة لإعادة بناء العلاقات الداخلية في إسرائيل، وفق الصيغة التي تديم وتقوي وتعزز حكم اليمين الصهيوني.. أيضا، استخدمت إسرائيل (وحلفاؤها الدوليون) النيوليبرالية كأداة لتثبيت وإدامة الاحتلال في الضفة الغربية، هذا ما حاول الباحث «جيرمي وايلدمان» إثباته في مقالته المطولة المنشورة في «قضايا إسرائيلية»، بعنوان: «النيوليبرالية معونة للاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية بعد أوسلو».

يعتمد «وايلدمان» في نظريته على مقولة مفادها أن النيوليبرالية تجمعها علاقة تاريخية طويلة مع الاستعمار، وأنها تقدّم العون والمساعدة في تعزيز هذا الاستعمار وترسيخه. وبناءً على ذلك، فإن البرنامج النيوليبرالي الذي اعتمده المانحون في ميدان التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة كان، في حقيقة الأمر، يُلحِق الضرر بالفلسطينيين من خلال إسهامه في إرساء دعائم الاستعمار. [٣٥]

ويضيف: مثّلت التنمية شكلاً من أشكال الهيمنة التي سُلطِّت على رقاب الفلسطينيين، في الوقت الذي أشاح فيه المانحون ببصرهم عن السياق الاستعماري الاستيطاني، الذي فُرض فيه برنامج المعونات الذي لا يتناسب مع احتياجات الفلسطينيين الحقيقية، ولا

ترافقت التحولات نحو النيوليبرالية مع التوسع الاستيطاني، ضمن علاقة عضوية تجمعهما معاً؛ فالحكومة تضمن أصوات المستوطنين ودعمهم، وفي المقابل ربط المستوطنون مصالحهم مع استقرار الحكومة، أي ضمان حكم اليمين، أدى هذا إلى تعميق التحولات الصهيونية في المجتمع الإسرائيلي ككل إلى اليمين أكثر، وصعود يمين جديد أكثر تطرفا.

مع متطلبات التصدي للاستعمار الاستيطاني ومجابهته.

ويخلص «وايلدمان» إلى أن المعونات المالية التي بدأت الدول المانحة بتقديمها للسلطة الوطنية بدءا من العام ١٩٩٣، إنما كانت عبارة عن حزمة من المعونات النيوليبرالية التي تقترن بالقيم النيوليبرالية وتتشبع بها، ما يعني أن المانحين دعموا الفلسطينيين لبناء مؤسسات الدولة الحديثة حسب نموذج النيوليبرالية الغربية على وجه التحديد.

ويرى «وايلدمان» أن الهيكلية التي وضعها البنك الدولي لدولة فلسطينية تشبه نفس الوصفة (الوحيدة) التي اقترحها لجميع الدول، فجميع النماذج الأخرى التي كان البنك الدولي قد أعدّها لدول العالم النامي خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي قد ركّزت على نفس القيم المعيارية الرئيسية، التي استرشد بها البنك الدولي. في الحالة الفلسطينية اقترح نظام الأسواق المفتوحة، والاندماج الاقتصادي مع إسرائيل، والاندماج في الاقتصاد الإقليمي، والتحرُّر المالي، والحكم الرشيد، والديمقراطية.. أي أن يقوم النظام الاقتصادي الفلسطيني على أساس مبادئ الاقتصاد الحر (النيوليبرالي).

بمعنى أن المانحين أرادوا – على المستوى الفلسفي – أن يحولوا الأرض الفلسطينية المحتلة إلى دولة ليبرالية، أو جمهورية أخلاقية حسب المفهوم الذي يسوقه «كانت»، بحيث تبدي السلطة المرونة السياسية الكافية (أي الرضوخ). وفي الحقيقة كان المانحون يعتقدون أن المواطنين المستنيرين في مثل هذا الكيان السياسي الفلسطيني سيبدون الاستعداد للعيش المشترك وفي وئام وانسجام مع إسرائيل.

ويضيف «وايلدمان»: في هذه الأثناء، اضطلع هدفان يبدو تناقضهما في ظاهرهما بدور مهم في تصميم السياسات الجامعة والشاملة التي أعدّها المانحون للدولة الفلسطينية واقتصادها. وكان هذان الهدفان يتمحوران حول توطيد أركان الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، لكي يتسنى له أن يقلص من درجة اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي، في الوقت ذاته الذي يشجعان فيه على توخّي قدر أكبر من الاندماج الاقتصادي بين الدولتين. وكان هذا يعني أنَّ تعزيز شبكات البنية التحتية الإقليمية في الكهرباء والنقل والاتصالات وأنابيب البترول والغاز والمياه من شأنه أن يتيح الفرص المواتية لتقوية الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات التي تستفيد من أوجُه التكامل ووفورات الحجم.

في خلاصة بحثه يؤكد «وايلدمان» أن عملية أوسلو لم تزد، في أكثر صورها المتفائلة، عن أن تقدّم للفلسطينيين غير المزيد من الاحتلال الاستعماري، الذي غُلفٍّ في غلاف الليبرالية وظهر في مظهرها. ولم يكن العنصر الليبرالي التعاوني الذي شملته هذه العملية يُقصد به أن يكون وجهًا من وجوه الترابط بين طرفين متساويين على الإطلاق، بل كان يرمي إلى تأسيس اعتماد متبادل لا يقوم على المساواة، بحيث تحتفظ إسرائيل، ضمن هذه المنظومة، برجحان كفة قوتها على كفة الفلسطينيين.

ولكن، كان من المفترض، في إطار الخطاب النيوليبرالي، أن يستفيد كل طرف على الأقل من التعاون، وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى إقامة السلام بين الطرفين عندما يدركان أن ما كانا سيكسبانه من هذا التعاون يفوق ما يجنيانه من النزاع الذي يشوبه العنف. ويطرح «وايدمان» سؤاله المفتوح حول مدى فهم صناع السياسات للنطاق الكامل لانعدام التكافؤ المذكور على وجه الدقة، أو لسياسات الاستعمار الاستيطاني التي تنفذها إسرائيل منذ أمد بعيد، ولا سيما في أوساط صناع السياسات النيوليبراليين الذين وضعوا ثقتهم في عملية أوسلو.

وبحسب «وايلدمان»؛ فقد تمثلت النتيجة في أن المانحين ساعدوا على إضفاء طابع رسمي على العلاقة الاستعمارية غير المتكافئة من خلال حملهم لواء الاتفاقيات، من قبيل بروتوكول باريس الذي أفضى إلى توطيد أركان العلاقة التي تفتقر إلى التكافؤ على نحو صارخ بين إسرائيل والفلسطينيين، وقنَّنها، وقد رسّخ هذا الوضع الترتيبات التجارية التي انعدمت المساواة فيها إلى حد كبير، مما أفضى إلى إعادة اختراع غزو الأرض الفلسطينية المحتلة وتقديمه في صورة اتحاد شامل وإخفاء

الاحتلال العسكري ذي النزعة التدميرية في اللغة الليبرالية التي واكبت بناء السلام. وقد منح هذا الوضع الاحتلال صفة شرعية جديدة وأتاح لإسرائيل أن تبسُط سيطرتها التامة على الفلسطينيين وعلى اقتصادهم في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولم يغير هذا الوضع شيئًا من مصفوفة السيطرة الاستعمارية الاستيطانية التي تمارسها إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث بقيت هذه المصفوفة – حتى مع التعديل الذي طرأ على تكتيكاتها مع مرور الوقت – ثابتة.

بجملة واحدة: كانت هذه الاتفاقية تمثل حيلة سياسية كان الغرض منها إحلال الاقتصاد محل السلام.

وبناء على ذلك، فضمن هذا الواقع البديل الذي تنتفي السمة السياسية عنه، اختار المانحون أن يتجاهلوا السياق التاريخي الفعلي الذي يأتي النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني فيه. وفي هذه الأثناء، اغتصب هؤلاء المانحون من الفلسطينيين قيادة دفة عملية التنمية التي تخصّهم وحقهم في تقرير هيكلية مؤسساتهم وبنيتها، وكل ذلك في وقت عمدوا فيه إلى تفضيل إسرائيل على الفلسطينيين في هذا النزاع.

وقد فعل نموذج التنمية الذي اجترحته أوسلو ذلك بحذافيره، وغدا النظام الاستعماري الذي تطبقه إسرائيل في هذا الوقت راسخ الجذور، ويكبّد الفلسطينيين تكلفة اجتماعية ورأسمالية لا قِبل لهم بها. وبهذه الطريقة، يعمل التوجه النيوليبرالي الذي اعتمده المانحون بالتساوق والتناغم مع الاستعمار الاستيطاني الذي تنفذه حليفتهم الغربية إسرائيل على حساب الفلسطينيين.[٣٦]

هوامش

١ إليزابيث مارتينيز، أرنولدو غارسيا، "ما هي النيوليبرالية؟" ترجمة: عبد الكريم أوبجا، منظمة كورب واتش، ٢٠-٤-٢٠١٢، https://corpwatch.org/article/what-neoliberalism (أخر مشاهدة في ٢٠١٩/٦/١)

٢ ديفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، (ترجمة وليد شحادة) (دمشق: الهيئة السورية العامة للكتاب، ٢٠١٣)، ص٦.

٣ مارتينيز، ما هي النيوليبرالية؟...٢٠١٢

٤ هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية ، ص٦.

٥ مارتينيز، ما هي النيوليبرالية؟...٢٠١٢

٦ مارتينيز، ما هي النيوليبرالية؟...٢٠١٢

٧ محمد دياب، "النيوليبرالية الاقتصادية"، الحوار المتمدن، عدد ٥٧٣٤- ٢١-١٢-٢٠١٧. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382532 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٦/١)

٨ دياب، النيوليبرالية الاقتصادية،...٢٠١٧

٩ جيسون مايكل ماك- كان، "الرأسمالية والنيوليبرالية، ماالفرق؟(ترجمة: يوسف محمد) عن موقع Random Public Journal، ٢٥-٤-٢٠١٦. https:// qira2at.com/2017/05/30/capitalism-neoliberalism/ (أخر مشاهدة في ٢٠١٩/٦/١)

١٠ محمد سماحة، "النيوليبرالية السياسة الأمريكية التي خربت العالم"، مجلة تبيان، ٢٧-١٢-٢٠١٧. (مترجمٌ بتصرف عن صحيفة The Guardian للكاتب George Monbiot).

١١ مارتينيز، ما هي النيوليبرالية؟...٢٠١٢

١٢ محمد سماحة، "النيوليبرالية ...، ٢٠١٧.

١٣ معتز ممدوح، "نيوليبرالية، الأيديولوجية التي تهيمن على حياتنا"، مجلة إضاءات، ٦-٩-٢٠١٨. https://www.ida2at.com/neoliberalism-ideology-that-dominates-our-lives/ (أخر مشاهدة في ٢٠١٩/٦/١)

١٤ ممدوح، "نيوليبرالية ...، ٢٠١٨.

١٥ دياب، النيوليبرالية الاقتصادية،...٢٠١٧

١٦ دياب، النيوليبرالية الاقتصادية،...٢٠١٧

١٧ سماحة، "النيوليبرالية السياسة ..."، ٢٠١٧.

١٨ خالد عنبتاوي، النيوليبرالية وصعود قوى جديدة في إسرائيل، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، كانون الثاني، ٢٠١٨).

١٩ تقرير تلفزيزني: "داني غوتفاين ولصوص دولة الرفاه"، قناة يوتيوب، ٣١-٥-٢٠١٦. https://www.youtube.com/watch?v=PKpPyKHb40M (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٦/١).

٢٠ تقرير تلفزيزني: "داني غوتفاين ولصوص..."، ٢٠١٦

٢١ تقرير تلفزيزني: "داني غوتفاين ولصوص..."، ٢٠١٦.

٢٢ (تقرير بتسيلم، https://www.btselem.org/arabic/jerusalem)

٢٣ تقرير تلفزيزني: "داني غوتفاين ولصوص..."، ٢٠١٦.

٢٤ عنبتاوي، النيوليبرالية ...، ٢٠١٨

٢٥ بلال ضاهر، "المخفي في علاقة النيوليبرالية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية"، عرب ٤٨، ٢٨-٨-٢٠١٨.
https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2018/08/28/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9 آخر مشاهدة في 1/6/2019)

٢٦ ضاهر، "المخفي في علاقة..."، ٢٠١٨

٢٧ ضاهر، "المخفي في علاقة..."، ٢٠١٨

٢٨ ضاهر، "المخفي في علاقة..."، ٢٠١٨

٢٩ مارك شطيرن، "النيوليبرالية، الاحتلال، وحيزات التماس الجديدة"، (ترجمة محمد كيال)، قضايا إسرائيلية، عدد ٥٨، (٢٠١٥).

٣٠ شطيرن، "النيوليبرالية، الاحتلال،..."، ٢٠١٥.

٣١ تومر برسيكو، "الصهيونية كقومية متطرفة، النيوليبرالية والمركزانية العرقية"، (ترجمة محمد كيالي)، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٧، (٢٠١٥).

٣٢ برسيكو، "الصهيونية كقومية...."، ٢٠١٥.

٣٣ برسيكو، "الصهيونية كقومية...."، ٢٠١٥.

٣٤ عنبتاوي، النيوليبرالية،...، ٢٠١٨.

٣٥ جيرمي وايلدمان، "النيوليبرالية معونة للاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية بعد أوسلو"، (ترجمة ياسين السيد)، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد ٧٣، (٢٠١٩).

٣٦ وايلدمان، "النيوليبرالية ..." ٢٠١٩.